الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع التشاوري لدعم أنشطة آلية التعاون الإقليمية-أفريقيا

الرباط، المغرب، 24 - 25 يونيو 2014

المشاورات بشأن تعزيز جهود الدعم المقدمة لاتحاد المغرب العربي وتنسيقها

مذكرة مفاهيمية

أولا. السياق

كرست الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قراراتها عدد 57/2 و57/7 و61/296، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) كإطار للعمل ولدعم تنمية القارة، وكلفت المنظمات والمؤسسات المنضوية تحت لواء منظومة الأمم المتحدة بدعم عملية تنفيذ البرامج المنبثقة عن هذه المبادرة[1]، لاسيما عبر صياغة البرامج المشتركة على المستوى الإقليمي. وتم إنشاء آلية التنسيق الإقليمية لهذا الغرض، وتصنيفها إلى تسع مجموعات فرعية مواضيعية، بما يتناسب مع أولويات تنمية البلدان الأفريقية حسبما تم تفصيله في أجندة النيباد: '1' تنمية البنيات الأساسية الخاصة بالماء والطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، '2' الحكامة، '3' البيئة والسكان والعمران؛ '4' العلوم والتكنولوجيا، '5' السلام والأمن؛ '6' الفلاحة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، '7' تثمين الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، '8' الصناعة والتجارة والولوج إلى السوق، '9' التوعية والاتصال.

وفي السياق نفسه، كرس قرار الجمعية العامة عدد 62/277 المبادرة «توحيد الأداء»، حسبما يوصي بها التقرير الصادر شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006 عن الفريق رفيع المستوى المكلف باتساق عمل منظومة الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف العام في تعزيز تحقيق تآزر أنشطة وكالات المنظومة وهيئاتها، بهدف تحقيق الأداء الأمثل لتدخلاتها، وبالموازاة مع ذلك تقليص تشتت الجهود والتكاليف التي تترتب عن الشراكات المتعددة التي يتم تنفيذها لدعم جهود تنمية البلدان.

ويتجلى الهدف الأساسي لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا في **تعزيز انسجام أنشطة وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وأوجه التآزر بينها في سعيها لدعم أفريقيا**. وتم تكليف اللجنة الاقتصادية بمهام التنسيق والأمانة الخاصة بهذه الآلية.

وتم تنظيم العديد من الاجتماعات التشاورية بموجب هذه المهمة، بمشاركة وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تدعم المؤسسات الأفريقية للتعاون الإقليمي. وأفضى الاجتماع المنظم عام 2006 بوجه خاص إلى '1' التركيز على ضرورة توسيع نطاق المشاورات ليشمل مجموعة البنك الأفريقي للتنمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ '2' التأكيد على أهمية نظام المجموعات لتحقيق تناسق برامج الدعم؛ '3' تسليط الضوء على الحاجة إلى التطابق مع أولويات البلدان الأفريقية؛ '4' الإشارة إلى ضعف تنسيق جهود مختلف الفاعلين على مستوى المناطق دون الإقليمية في القارة. إضافة إلى ذلك، أوصت جميع الاجتماعات السنوية الخاصة بآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا المنعقدة ما بين 2007 و2013 بتعزيز المبادرات المشتركة أو الجماعية على مستوى المناطق دون الإقليمية، في ما يتعلق بالدور الذي تختص به الجماعات الاقتصادية الإقليمية في استراتيجية تنمية البلدان الأفريقية والقارة بأسرها.

وفي تقريرها النهائي، أشارت الدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا المنعقدة شهر آذار/مارس 2014 بأبوجا (نيجيريا) «إضافة إلى أن آليات التنسيق الإقليمية أصبحت أحد الوسائل المثلى لإنتاج الدراسات التحليلية المشتركة التي تدعم البرامج (الأطر) الإقليمية، فإنها توفر فضاء سياسيا رفيع المستوى لتبادل الآراء وإعطاء الفرصة لتقوية العلاقات بين المستويين الإقليمي والدولي. وتمكنت من تشجيع التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الخارجة عن منظومة الأمم المتحدة، وانسجام السياسات والبرمجة المشتركة لدعم الجهود ومبادرات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية».

من جهة أخرى، أنشأت الدورة الرابعة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية الفريق العامل الذي يتكلف بصياغة إطار دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامجه الخاص بالنيباد لما بعد 2016 – الذي يتضمن أجندة 2063، وقد لاحظ هذا الفريق العامل ما يلي: «يتبين من مختلف الاستعراضات/التقييمات الخاصة بآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا بأن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يواصلان اعتبار هذه الآلية آلية مستدامة لعمل منظمة الأمم المتحدة المشترك لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامجه الخاص بالنيباد. وبرهنت آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا أيضا عن روح الامتلاك الأفريقي والشراكة الدولية للمضي قُدما في برنامج تنمية القارة» و«... تظل آلية وجيهة جدا».

ثانيا. التحليل

يُعد اتحاد المغرب العربي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المخصصة للتعاون من أجل التنمية في شمال أفريقيا. وينص الفصلان 2 و3 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، من بين أهداف أخرى، على البحث عن «... نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين»، «... حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال»، «تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية بهذا الصدد...».

وفي إطار عمل مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في شمال أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية وغيرها من الشركاء على تنفيذ مهمتها، اهتمت بإحداث أطر مختلفة للشراكة (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/الفرق القطرية، برنامج العمل متعدد السنوات/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا-اتحاد المغرب العربي، فريق المديرين الإقليميين ، استراتيجيات دعم التكامل الإقليمي) لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية لدعم البلدان المباشر، ودعم اتحاد المغرب العربي أو غيره من هيئات التعاون في المنطقة دون الإقليمية. وشملت التدابير والجهود

المبذولة مختلف المجالات، مثل بناء القدرات، ودعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيقها، وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية، والأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتشجيع تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتنمية، والعمالة والهجرة، وسياسات الشباب، وتنمية التجارة والتكامل الإقليمي.

وبالنسبة للشراكة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي كحالة خاصة، نلاحظ بأن برنامج العمل المتعدد السنوات 2009-2008 يركز على المجالات الأربع الرئيسية التالية: '1' الاقتصاد والاستثمارات؛ '2' التنمية المستدامة والأمن الغذائي؛ '3' الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ '4' البنيات الأساسية. ووسّع برنامج 2012-2010 مجال التدخل ليشمل مواضيع قطاعية أو مستعرضة أخرى وهي دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية، وتغير المناخ، وهجرة العمال، وبناء القدرات. وبالنسبة للفترة 2016-2014، يتمحور برنامج العمل متعدد السنوات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي حول ثلاثة محاور استراتيجية: الدعم المؤسسي وبناء قدرات أمانة اتحاد المغرب العربي، وتسريع التكامل الإقليمي في أبعاده التي تتمثل في التنمية الاقتصادية وتيسير التجارة وتشجيع القطاع الخاص، وإدراج سياسات «النوع الجنساني» و«الشباب» و«الهجرة» في الأجندة الإقليمية.

ويتعين السعي نحو تحقيق هدف المزيد من الفعالية لعمل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية على المستوى دون الإقليمي، وذلك عبر: '1' التوافق الأمثل مع الجهود المبذولة بشأن أولويات مشروع التكامل المغاربي، '2' العمل على انسجام البرامج والمبادرات ذات مدى دون إقليمي، '3' التنسيق الأمثل بين مختلف الفاعلين. ويتطلب هذا الإجراء على وجه الخصوص توافق الرؤية سواء عن الرهانات والتحديات التي تحيط بعملية التكامل في شمال أفريقيا، أو عن تعريف درجات الأولوية ومجالات التدخل.

وشهدت شمال أفريقيا منذ 2011 تحولات سياسية ومؤسسية عميقة. فقد نتجت التغيرات التي حدثت في معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية عن المطالبة القوية من السكان، لاسيما منهم الشباب، بتحسين الحكامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالمزيد من الديمقراطية، والحريات، ومناصب الشغل اللائقة، وتقليص الفوارق في توزيع ثمار النمو. وتمثل إعادة النظر في نماذج التنمية والحكامة التي كانت قائمة لحد الآن وضعا جديدا إقليميا من شأنه، إضافة إلى الرهان المباشر المتعلق بالتدبير السلمي للانتقالات السياسية الحالية، أن يؤدي إلى صياغة مجموعة واسعة من الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتطلب على المدى القصير والمتوسط دعما متواصلا من شركاء التنمية.

إلى جانب ذلك، يصاحب هذه التحولات السياسية استعادة الاهتمام بالتعاون الإقليمي، بوصفه إطارا واستراتيجية لتحقيق تآزر الوسائل الكفيلة بصياغة الأجوبة المشتركة للتحديات المشتركة. وتظهر ملامح إنعاش/تسريع عملية التكامل في اتحاد المغرب العربي على المدى القصير والمتوسط وينبغي أن تتجسد في استئناف إنجاز العديد من البرامج الإقليمية. وبالتالي، يتعين على وكالات منظومة الأمم والمتحدة ومصرف التنمية الأفريقي وغيرها من الشركاء الذين يدعمون بلدان شمال أفريقيا في جهودها للتنمية والتكامل الاقتصادي أن تعيد النظر في الشراكات الحالية أو تعمل على تحديثها، بهدف '1' تحسين توافقها مع أولويات اتحاد المغرب العربي وبلدانه الأعضاء على المدى المتوسط، عبر تحسين استهداف مجالات العمل، '2' وتحسين فعالية تدخلاتها عبر المزيد من تنسيق الأنشطة، في إطار مبادرة «توحيد الأداء» ومهمة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا.

ولهذا الغرض، أدرج مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في برنامج أنشطته لسنة 2014 عقد اجتماع تشاوري بين وكالات منظومة الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية وغيره من الشركاء الذين يدعمون بلدان المنطقة دون الإقليمية ومؤسسات التعاون بها.

ثالثا. أهداف الاجتماع

ويتمثل الهدف العام للاجتماع في تقوية التشاور والتعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة، في إطار مبادرة «توحيد الأداء»، وبينها وبين باقي المؤسسات مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية التي تدعم اتحاد المغرب العربي وبلدانه الأعضاء في إطار آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا. وحسبما تقترحه القرارات المذكورة الصادرة عن الجمعية العامة، يتعلق الأمر أساسا بتشجيع المزيد من أوجه التآزر وفعالية الجهود، عبر تنفيذ –قدر الإمكان- البرامج أو المشاريع المشتركة أو الجماعية، لدعم المنظمات غير الحكومية الموجودة في شمال أفريقيا، لاسيما اتحاد المغرب العربي.

وتتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي:

تشارك الأفكار بشأن التحولات التي تحدث منذ 2011 وتأثيرها على سياسات واستراتيجيات تنمية البلدان؛

استعراض مجالات التدخل الحالية لوكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، وتحليل مستوى وجاهتها مقارنة مع تطلعات البلدان واتحاد المغرب العربي.

تحديد مجالات التعاون ذات أولوية للفترة 2015-2014، بالنظر للتحولات الاجتماعية السياسية التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا؛

تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتقوية التنسيق وتحقيق أوجه التآزر بين أنشطة الشركاء على مستوى المنطقة دون الإقليمية.

رابعا. النتائج المرتقبة

وتتصنف النتائج المرتقبة في فئتين:

تحسين وجاهة وفعالية أنشطة الدعم الذي يقدمه مختلف الشركاء عبر التطابق مع أولويات اتحاد المغرب العربي واستهداف مجالات العمل المشتركة بناء على ذلك؛

تعزيز التعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل على الصعيد دون الإقليمي، عبر إنشاء إطار للتشاور والتنسيق وتشجيع المبادرات المشتركة والجماعية لدعم البرامج الإقليمية، وذلك فيما بينها وبين مصرف التنمية الأفريقي وغيره من الشركاء.

خامسا. المشاركة

وستوجه الدعوة لحضور هذا الاجتماع إلى الهيئات التالية على وجه الخصوص:

وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات مكتب دون إقليمي بشمال أفريقيا

وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تدعم اتحاد المغرب العربي و/ أو بلدانه الأعضاء

المنظمات والمؤسسات الدولية التي تعمل على مواضيع التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا

منسقو الفرق القطرية المقيمون

الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي

مصرف التنمية الأفريقي

البنك الإسلامي للتنمية

مؤسسات وهيئات التعاون الإقليمي التي تعمل بشمال أفريقيا

أمانة آلية التنسيق الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

سادسا. شكل الاجتماع

وتم تحديد مدة الاجتماع في **يومين**. وسيتم تنظيم أعماله على شكل جلسات عامة تُعنى بـ ’1‘ تحليل تحديات المنطقة دون الإقليمية وأولوياتها، ’2‘ تحديد/تحديث مجالات التدخل ذات أولوية للفترة 2015-2014، و’3‘ التخطيط الأولي لوسيلة التنسيق.

سابعا. وثائق العمل

وتشتمل وثائق العمل على هذه المذكرة المفاهيمية، والتقرير التلخيصي لاجتماع التشاور المنظم شهر كانون الثاني/يناير 2013 مع اتحاد المغرب العربي عن تحديات التنمية وأولويات التكامل المغاربي، وبرنامج العمل متعدد السنوات بين اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا واتحاد المغرب العربي 2015-2014 ومذكرة منهجية. وسيتم استكمال هذه الوثائق بالمذكرات و/أو البلاغات التي ستفيدنا بها مختلف الوكالات والمؤسسات الشريكة.

ثامنا. المكان والزمان

وسيُعقد الاجتماع بالرباط (المملكة المغربية) يومي 24 و25 حزيران/يونيو 2014.

تاسعا. نقط التواصل

ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالاجتماع من:

السيد عبدول كان

البريد الإلكتروني: akane@uneca.org

السيدة نعيمة الصحراوي:

البريد الإلكتروني : nsahraoui@uneca.org

الهاتف: 29 78 71 537 / 13 56 71 537 (212) 00